


جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

# صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ وَمَنْعُ صَرْفِ الْمُنْصَرِفِ

د/ إبراهيم عبدالله أحمد الزين
أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم الدراسات النحوية واللغوية
ورئيس قسم الدراسات النحوية واللغوية
كلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية
السودان

# صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ وَمَنْعُ صَرْفِ المُنْصَرِفِ

د/ إبراهيم عبدالله أحمد الزين
أستاذ النحو والصرف المساعد – قسم الدراسات النحوية واللغوية
ورئيس قسم الدراسات النحوية واللغوية
كلية اللغة العربية – جامعة أم دمان الإسلامية
السودان

2

## ملخص البحص

تناول هذا البحث : (صرف ما لا ينصرف ومنع صرف المنصرف) ، و قامت الدراسة على جمعِ الأمثلة التي صُرِفت فيها الكلمات غير المنصرفة ، في كلام الله تعالى ، وكلام العرب ؛ ضرورةً أو تناسبًا ، وكذلك منع صرف المنصرف من الصرف في الشعر العربي ضرورةً ، واتبع الباحث في ذلك المنهج الوصفي التحليلي .، وقسم الباحث بحثه إلى ثلاثة مباحث إضافة إلى تمهيد ومقدمة .

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن : صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم ، سببه التناسب الكلامي ، أما الشعر العربي فالضرورة الشعرية ، وأنه يجوز في جميع ما لا ينصرف صرفه إلا ما كان في آخره ألفٌ ، فلم يكن لصرفه معنى ، كما أنه لم يرد في القرآن الكريم منع صرف المنصرف من الصرف ، أما الشعر فقد ورد فيه الأمران معًا ، إلى غير ذلك من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

## تمهيد :

**الصرف في العربية : (تعريفه ، وتسميته ، وعلله وموانعه ، وأسبابه )**

### تعريفه :

**الصرف في لغة العرب : التنوين (□) ، وصرفُ الكلمةِ ؛ إجراؤها بالتنوين ، قال الجوهري في صحاحه : " وصَرِيفُ البَكَرَةِ : صوتُها عند الاستقاء ، وقد صَرَفَتْ تَصْرِفُ صَرِيفاً، وكذلك صَرِيفُ البابِ ، وصَرِيفُ نابُ البعير ، يقال ناقةٌ صَرُوفٌ ، بَيِّنَةُ الصَرِيفِ " (□) . أي : سمي بذلك من الصريف ، وهو الصوت ؛ إذ إن الاسم المنصرف في آخره التنوين ، وهو صوت بعد تمام الكلام ، أو من الصِّرف ، وهو اللبن الخالص ساعة ينصرف به ؛ لأن الاسم المنصرف خالصٌ من الشوائب المانعة من الصرف ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع كأنه انصرف عن شبه الفعل ، أو من الانصراف في جهات الحركات .**

**وأما في اصطلاح النحويين فقد عرفه سيبويه في كتابه بقوله : " التنوين علامة المتمكن ... " (□) ، وورد عن الزجاج في كتابه قوله : " هذا باب ما ينصرفُ من الأسماء وما لا ينصرفُ ، ومعنى ينصرفُ ... (□) ومعنى التمام أن يدخله مع الرفع والنصب الخفض ، ومع الحركات التنوين ... " (□) .**

---

(1) والمقصود بالتنوين هنا ، هو تنوين التمكين ،كما هو المشهور عند المحققين ، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفًا ، وقيل الصرف هو الجر والتنوين معًا .

(2) تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة (صرف) .

(3) الكتاب ، لسيبويه ، 3/ 521 .

(4) كذا ببياض في موضعه ، ولعل مكانه كلمة : التمام ؛ لأنه قال بعدها : (ومعنى التمام) .

(5) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص : 1 .

**تسميته :** يسمى الاسم الذي يدخله التنوين ، أو لا يدخله عند النحويين بأكثر من اسم ، ومن ذلك : (المنصرف وغير المنصرف) (□) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (□)، و(ما يجري وما لا يجري (□))، إلا أن هذه الأسماء كلها تتفق معنًى ، وتختلف لفظًا .

وليس المنصرف وحده هو ما يدخله التنوين المسمى الصرف ، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين ، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية باب (مسلماتٍ) قبل التسمية ، وليس من المتمكن أن يقال إنه غير منصرف.

**علله وموانعه :**

استقرى النحويون العلل التي تمنع الاسم من الصرف فوجدوها تسع علل ، إذا كان علمًا فإنه يمنع من الصرف للعلمية مع واحدة من ست علل ، وإذا كان وصفًا فإنه يمنع مع واحدة من ثلاث علل ، و هذه العلل منهم من أوصلها إلى عشر ، ومنهم من زاد على ذلك ، وقد جُمعت هذه العلل في أراجيز كثيرة ، منها الأرجوزة اللطيفة :

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ عَشْرٌ فَهَاكَهَا ... مُلَخَصَةً إنْ كُنْتَ في العِلْمِ تحرِصُ

فَجَمْعٌ وتَعْرِيفٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ ... وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مخصَصُ

وَمَا زِيدَ في عَلْقَى وَعِمْرانَ فانتبه ... وعَاشِرُها التَّرْكِيبُ هَذا مُلَخَّصُ(□) (□)

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، 40/2 .

(2) الكتاب ، لسيبويه ،193/3 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، 65/1 ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 77/1 ، شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، 893/2 .

(3) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، 309/3 .

(4) هذه من الأبيات المشهورة عن النحويين من غير نسبة ، ذكره ابن خروف في شرحه لجمل الزجاجي ، 893/2 .

(5) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، 40/2 ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، 893/2 .

أما ما يمنع من الصرف لعلة واحدة فهو ما كان مختومًا بألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وكذلك إذا كان الاسم جمع تكسير بعد ألف جمعه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء ساكنة .

**أسبابه :**

ذكر أكثر النحويين أن أسباب صرف ما لا ينصرف اثنان : الضرورة ، والمناسبة ، كما قال ابن مالك في ألفيته :

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ (1) ينصرف

وزاد بعضهم اثنين آخرين ، ومنهم من زاد على ذلك ، كما عقد ابن هشام فصلا في ذلك فقال : " فصل يَعْرِضُ الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب :

الأول : أن يكون أحَدُ سببيه العلمية ثم ينكَّرُ ؛ تقول : (رُبَّ فاطمةٍ ، وعمرانٍ ، وعمرٍ، ويزيدٍ ، وإبراهيمٍ ، ومَعْدِ يكَرِبٍ ، وأرطى) . ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كـ (أحمرَ) ، و(سكران) فسيبويه يبقيه غير منصرف ، وخالفه الأخفشُ في الحواشي ، ووافقه في الأوسط .

الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين ، كـ (حُمَيْد) ، و(عُمَيْر) في : أحمد وعمر ، وعكس ذلك ، نحو (تِحْلِئ) علمًا ؛ فإنه ينصرفُ مكبرًا ، ولا ينصرف مصغرًا ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير .

الثالث : إرادة التناسب (2) ، كقراءة نافع والكسائي (سلاسلا) ، و(قواريرًا) ، وقراءة الأعمش (ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا) .

الرابع : الضرورة ؛ كقوله : (ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ...) " (3) .

---

(1) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : 49.

(2) التناسب هو : ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى يكون كالكلمة الواحدة متسعة المعاني ، منتظمة المباني ، وهو علم دقيق ، صنف فيه العلماء كتبًا كثيرة ؛ منها : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي ، وغيره .

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، 120/4 .

ومن النحويين من زاد نوعًا خامسًا ، وهو الجمع الذي لا نظير له ،وجمعهم له جمع سلامة ، مثل : صواحبات ، لشبهه بالمفرد ، كما في قول القائل :

و ذاك في الجمـــــع أتـــــى كـــــثيرًا حتـــى ادعـــى قـــوم بـــه التخـــييرا(1)

يعني بذلك : أن صرف هذا الجمع أتى كثيرًا باعتبار التناسب المذكور حتى ظنَّ بعضهم أن الصرف فيه جائز مطلقًا .

ومنهم من يرى أن صرف ما لا ينصرف لغة قوم من النحويين ، كما قال أبو حيان الأندلسي في ارتشافه : " ويجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ، وهو لغة عند قوم من النحاة ... " (2) .

وقد كان النحويون يذكرون الصرف وعلله وأحكامه وقضاياه في باب من أبواب النحو حتى جاء الإمام الزجاج (ت311هـ) فأفرده في كتاب خاص سماه (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، وتبعه من المحدثين عبدالعزيز علي سفر في كتابه الموسوم ( الممنوع من الصرف في اللغة العربية) .

(1) من منظومة ابن الحاجب الكافية ، شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، ص : 138 .
(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : 891 .

## المبحث الأول

## صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم

صرف مالا ينصرف جائز عند النحويين بلا خلاف للضرورة ، وتناسب الكلمات، كما قال ابن مالك في ألفيته :

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ(1)

وقال في كافيته :

وفي اضْطِرَارٍ ، وَتَنَاسُبٍ صُرِفْ مَا يَسْتَحِقُّ حُكْمَ غَيْرِ المُنْصَرِفْ (2)

وقال ابن الحاجب في منظومته :

وحكمُهُ يأتي بغيرِ كسرٍ وغَيْرِ تَنْوِينٍ خِلافَ الشِّعْرِ

وفي التناسبِ يكونُ قابلا صرفًا قواريرًا وقُلْ سلاسلا (3)

وقد وردت في القرآن الكريم آيات فيها صرف ما لا ينصرف ، ومن ذلك

1. قوله تعالى: ( لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ )(4) .

---

(1) ألفية ابن في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : 49 .

(2) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، 1508/2 .

(3) شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، ص : 136 .

(4) سورة سبأ ، الآية :15 . هذه الآية لم يذكرها النحويون فيما يجوز فيه الصرف وتركه في كتبهم ، إلا أن بعض المفسرين قد أشاروا إلى ذلك من خلال توجيه القراءتين .

قرئت كلمة (سبأ) بهمزة منونة مكسورة على معنى الحي ، وقرئت بهمزة مفتوحة غير منونة على معنى القبيلة ؛ فمن جعله اسمًا للقبيلة ترك صرفه (1) ؛ كقول الشاعر :

مِـــنْ سَـــبَأَ الْحَاضِـــرِينَ مَـــأْرِبَ إذ     يَبْنُـــونَ مِـــنْ دُونِ سَـــيْلِهِ الْعَرِمَـــا(2)

حيث ترك صرف (سبأ) على معنى القبيلة والأم ، ولو أمكنه الصرف على معنى الحي والأب لجاز كما في قول الآخر :

أضـــحت ينفرهـــا الولـــدان مـــن ســـبأٍ     كَـــأَنَّهُم تَحْـــتَ دَفَّيْهَـــا دَحَـــارِيجُ(3)

ومثله قوله تعالى : ( وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ )(4) .

قال الإمام الطبري في توجيهها : " واختلفت القرأةُ في قراءة قوله:(مِنْ سَبَإٍ ) فقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والكوفة(مِنْ سَبَإٍ) بالإجراء (5) . المعنى أنه رجل اسمه سبأٌ . وقرأه بعض قرأة أهل مكة والبصرة(مِنْ سَبَأَ ) بترك الإجراء، على أنه اسم قبيلة أو لامرأة .

والصواب من القول في ذلك أن يُقال: إنهما قراءتان مشهورتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القرّاء، فبأيتهما قرأ القارئُ فمصيب؛ والإجراء في (سبأ)، وغيرُ الإجراء صواب ؛ لأن (سبأ) إن كان رجلا كما جاء به الأثر، فإنه إذا أريد به اسم الرجل أجري، وإن أريد به اسم القبيلة لم يجر ، كما قال الشاعر في إجرائه :

---

(1) قال ابن الجزري في نشره في آية النمل : " واختلفوا في (من سبأ) هنا ، وفي (لسبأ) في سورة (سبأ) فقرأ أبو عمرو والبزي بفتح الهمزة من غير تنوين فيهما ، وروى قنبل بإسكان الهمزة منهما ، وقرأ الباقون في الحرفين بالخفض والتنوين " النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، 253/2 .

(2) البيت لأمية بن أبي الصلت ، ديوانه ، ص : 190 .

(3) البيت للنابغة الجعدي ، ديوانه ، ص : 50 .

(4) سورة النمل ، الآية :22.

(5) يقصد بذلك قراءة نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وأبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف .

الواردون وتيمٌ في ذرى سبأٍ ❖ قد عضَّ أعناقَهم جِلد الجواميس " (□) .

ومثلها كلمة (ثمود) فقد وردت مصروفة ، وغير مصروفة ، فمن صرفها فعلى الحي كما في قوله تعالى : (وَعَاداً وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ )(□) ، وقوله تعالى : (أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ)(□) ، ومن منعها فعلى القبيلة كقوله تعالى : (وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا)(□) .

قال ابن الجزري في قراءة كلمة (ثمود): " فقرأ يعقوب وحمزة وحفص (ثمود) في الأربعة بغير تنوين ... وانفرد أبو علي .. بوجهين : أحدهما : عدم التنوين . والثاني : بالتنوين ، وكذلك قرأ الباقون في الأربعة ... " (□) . (□) .

قال سيبويه في ذلك كله : " فأما ثمود وسبأ ، فهما مرة للقبيلتين ، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء " (□) .

.

2. قوله تعالى: (لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلا سُوَاعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً)(□) .

في قراءة أخرى : ( ولا يغوثًا ويعوقًا ) ، وهاتان الكلمتان غير منصرفتين ، للعلمية ووزن الفعل ، أو العلمية والعجمة ، وتخريجه : إما أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، أو صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون ، إذ قبله (وداً ولا سواعاً ) ، وبعده (ونسراً ) ، كما قالوا في صرف (سلاسلاً) ، و (قواريرا قواريرا ) لمن صرف ذلك للمناسبة (□) .

---

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، 38/18 .
(2) سورة الفرقان ، الآية :38 .
(3) سورة هود ، الآية : 68.
(4) سورة الإسراء، الآية :59 .
(5) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، 217/2 .
(6) الكتاب ، لسيبويه ، 252/3 .
(7) سورة نوح ، الآية :23.
(8) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، 336/8 .

وورد عن الزمخشري في كشافه قوله : " وقرأ الأعمش: (ولا يغوثا ويعوقا) بالصرف، وهذه قراءة مشكلة ؛ لأنهما إن كانا عربيين أو عجميين ففيهما سبب منع الصرف : إما التعريف ووزن الفعل ، وإما التعريف والعجمة؛ ولعله قصد الازدواج فصرفهما ، لمصادفته أخواتهما منصرفات ودا وسواعًا ونسرًا ، كما قرئ : (وضحاها) بالإمالة ، لوقوعه مع الممالات للازدواج " (1) .

3 . قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيراً)(2) .

قرئت (سلاسل) بالتنوين وبغيره ، وهما قراءتان متواترتان (3) : فأما من قرأ بحذف التنوين فظاهر ؛ لأنه لأنه على صيغة منتهى الجموع ، وأما من نونه فإما لتناسب ما قبلها ، أو تناسب ما بعدها ، أو أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق ، ويجري الوصل مجرى الوقف ، أو أن يكون صاحب هذه القراءة ممن يصرفون جميع ما لا ينصرف .

قال ابن عادل في تفسيره : " فأما التنوين في (سلاسل) فذكروا له أوجهًا :

منها : أنه قصد بذلك التناسب؛ لأن ما قبله وما بعده منون منصوب .

ومنها : أن الكسائي وغيره من أهل (الكوفة) حكوا عن بعض العرب أنهم يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا (أفعل منك ) .

---

(1) الكشاف ، للزمخشري ، 216/6 .

(2) سورة الإنسان ، الآية :4.

(3) من القرّاء من قرأ : بالتنوين ووقف عليه بالألف بدلا منه ، ومنهم من قرأ بغير تنوين ووقف منهم بألف . النشر في القراءات العشر ، 295/2 .

قال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف كل ما لا ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، وترك الصرف لعارض فيها ، وأن هذا الجمع قد جمع وإن كان قليلاً قالوا : « صواحب وصواحبات » ، وفي الحديث : « إنَّكُنَّ لصَوَاحِباتُ يُوسُف » (□) .

وقال ابن عاشور في تحريريه وتنويره : "وإذ كان حقه أن يمنع من الصرف ؛ لأنه على صيغة منتهى الجمع تعين أن قراءته بالتنوين لمراعاة مزاوجته مع الاسمين اللذيْن بعده وهما (أغلالاً) ، و (سعيراً) ، والمزاوجة طريقة في فصيح الكلام ، ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم لنساءٍ" ارجِعْنَ مَأزورات غير مأجورات " فجعل «مأزورات» مهموزاً وحقه أن يكون بالواو لكنه هُمز لمزاوجة مأجورات ،وكذلك قوله في حديث سؤال الملكين الكافر «فيقال له : لاَ دريْت ولا تليْت»، وكان الأصل أن يقال : ولا تَلوت ... "(□).

وهذا النوع من التناسب لكلمات منصرفة انضم إليها كلمات غير منصرفة ، وهناك نوع آخر ، وهو تناسب لرؤوس الآي كما في قوارير ، فإنه رأس آية ، نون ليناسب بقية رؤوس الآيات في التنوين .

فإن الآيات السابقة تشير إلى أن سبب صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم التناسب الكلامي ، ولمراعاة التنوين في آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها . وليس فيه ما يصرف لسبب آخر.

---

(1) اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل ، 20 /14 .

(2) التحرير والتنوير ، لابن عاشور ،278/29 .

## المبحث الثاني

## صرف ما لا ينصرف في الشعر العربي

صرف ما لا ينصرف في الشعر العربي أكثر من أن يحصى ، بل ذهب بعض النحاة إلى أنه جائز في كل ما لا ينصرف صرفه إلا أن يكون في آخره ألفٌ ، فإن ذلك لا يجوز فيه ؛ لأن صرفه لا يقوم به قافية ، ولا يصحح به وزن ، فقد ورد عن السيوطي قوله : " يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة ؛ لأنه يرده إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك حرف في الوزن ... ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو : حُبْلى ، ودُنْيا ، وسَكْرى ، فإنه لا يجوز له صرف ، إذ لا يستفيد به فائدة ؛ لأن التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن ... " (□) .

و من الشواهد النحوية الواردة في ذلك :

1. قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي(□)

الشاهد كلمة (عُنَيْزَةٍ) حيث صرفه الشاعر مع كونه غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث ؛ وصرفه ضرورة .

2. وقوله :

تَبَصَّرْ خَلِيلِيَّ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَي شَعَبْعَبِ(□)

شاهده كلمة (ظَعَائِنٍ) حيث صرفه الشاعر ، فجره بالكسرة ونونه ، مع أنه غير منصرف ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع ؛ وصرفه ضرورة .

---

(1) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، 45/2 ، 46 .
(2) ديوان امرئ القيس ، ص 27 .
(3) ديوان امرئ القيس ، ص : 74 .

3. قول الفرزدق :

هَــذا ابْــنُ فَاطِمَــةٍ إِنْ كُنْــتَ جَاهِلَــهُ		بِجَــدِّهِ أَنْبِيَــاءُ اللهِ قَــدْ خُتِمُــوا (1)

الشاهد في ذلك كلمة (فاطمةٍ ) حيث صرفه الشاعر مع كونه غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث .

4. وقول الآخر :

وَأَتَاهَـــا أُحَيْمِـــرٌ كَـــأَخي السهـــ		ـم بعَضْـــبٍ فَقَـــالَ كُـــوني عقـــيرًا (2)

الشاهد فيه (أُحَيْمِرٌ) حيث نونه للضرورة ، مع كونه مستحقًا للمنع .

فالضرورة الشعرية تجعل الشاعر يضطر إلى صرف كلمة غير منصرفة ، إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، إذ لا فائدة في صرفه ؛ لأن الشاعر يجوز له ما لا يجوز للناثر من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ، وقصر الممدود ، ومد المقصور ، وغير ذلك .

هناك نوعٌ آخر من الأعلام يجوز فيه الصرف وتركه ، وهو ما كان ثلاثيًا علمًا لمؤنث ساكن الوسط ،كـ (دَعْدٌ ، وهِنْدٌ ، وجُمْلٌ ) ، من صرفه لخفته ، ومن لا يصرفه لاجتماع التأنيث والتعريف وهو القياس ، قال الله تعالى : (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ)(3) ومنهم من جعل ذلك ضرورة عند الشعراء ، كقول الشاعر :

لم تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـــدٌ		وَلَـــمْ تُسْـــقَ دَعْـــدُ في العُلَـــبِ(4)

فالشاعر جمع بين اللغتين ، صرف دعد في الأولى ، وترك صرف الثانية ، قال سيبويه في علة ذلك : " فصرف ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ؛ لأن الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختص بعدُ ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أوّل ، وهو أشدُّ تمكُّنًا ، كما أن النكرة أشد تمكُّنًا

(1) ديوان الفرزدق ، ص : 511 .
(2) وهو لأمية بن أبي الصلت ، ص : 76 .
(3) سورة الصف ، الآية :12 .
(4) البيت لجرير ، ديوانه ، ص : 1021 .

من المعرفة ؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تعرَّف ، فالتذكير قبلُ ، وهو أشدُّ تمكنا عندهم ، فالأوّل هو أشدُّ تمكُّنًا عندهم ..." (1) .

وبعض الكلمات جاءت مصروفة حينًا ، وغير مصروفة حينًا آخر ؛ ككلمة (مِصْر) ، فهي ثلاثية ساكنة الوسط أعجمية مؤنثة يجوز تذكيرها ، قال الله تعالى : (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي)(2) ، وقوله تعالى : ، (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ)(3) ، وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) (4) .

قال ابن عاشور : " ... واعلم أن (مصر) على هذا المعنى يجوز منعه من الصرف على تأويله بالبقعة ، فيكون فيه العلمية والتأنيث ، ويجوز صرفه على تأويله بالمكان ، أو لأنه مؤنث ساكن الوسط مثل (هِنْد) فهو في قراءة ابن مسعود بدون تنوين، وأنه في مصحف أبي بن كعب بدون ألف ، وأنه ثبت بدون ألف في بعض مصاحف عثمان ... " (5) .

ومما سبق يتضح أن للنحويين آراءً مختلفة في صرف المصروف ؛ منهم من أجاز صرف الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا، ومنهم من قال إنها لغة ، وكأن هذه لغة الشعراء اضطروا إليها في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام . ولعل الأوفق إجازته لكثرة شواهده ضرورة لا لغة .

---

(1) الكتاب ، لسيبويه ، 241/3 .
(2) سورة يوسف ، الآية :21.
(3) سورة الزُّخرُف ، الآية :51.
(4) سورة البقرة ، الآية : 61 .
(5) التحرير والتنوير ، لابن عاشور ، 524/1 .

المبحث الثالث

منع صرف المنصرف من الصرف .

وأما منع صرف ما ينصرف ، فأجازه قوم ومنعه آخرون ، فالبصريون لا يرون جوازه ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، ولو جاز ذلك لأدى إلى رده عن الأصل إلى غير الأصل ، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف ، بما لا ينصرف ، وأما الكوفيون فيرون جوازه في ضرورة الشعر ؛ لوروده كثيرًا في الشعر (1)

ذكر ابن مالك في كافيته خلاف النحويين ، واختار رأي الكوفيين لكثرة الاستعمال ، كما في قوله

وَرَأْيَ أَهْلِ الكُوفَةِ الأَخْفَشُ فِي إِجَازَةِ العَكْسِ اضْطِرَارًا يَقْتَفِي

وبعضهُم أَجَازَهُ اخْتِيَارًا وَلَيْسَ بِدْعًا فَدَعِ الإِنْكَارَا(2)

ثم قال بعدها: " ... ومنع صرف المستحق الصرفَ ، مختلفٌ فيه : فأجازه الكوفيون ، والأخفش ، وأبو علي ، وبقولهم أقول لكثرة استعمال العرب ذلك ..."(3).

والأمثلة في منع صرف المنصرف كثيرة ، كلها في الشعر ، وليس فيها من العلل المانعة من الصرف غير العلمية ، ذكر ابن الأنباري منها في إنصافه نحو ثلاثة وثلاثين شاهدًا ، ومن ذلك :

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، 58/2 . 78 .

(2) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، 1508/2 .

(3) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، 1509/2 .

1. قول الشاعر :

قَالَـــتْ قُــرَيْشٌ وَخَيْــرُ القَــوْلِ أَصْـدَقُهُ إِنَّ ابْــن عَبَّــادَ فِيهَــا وَالِــدٌ حَــدِبٌ (1)

فمنع الشاعر (عباد) من الصرف ، وليس فيه سوى العلمية .

2. وقول العباس بن مرداس السلمي :

وَمَــا كَــانَ حِصْــنٌ ولا حَــابِسٌ يَفُوقَــانِ مِــرْدَاسَ فِي مَجْمَــعِ(2)

فمنع الشاعر (مرداس) أيضًا من الصرف ، وهو مصروف ، وليس فيه سوى العلمية ؛ للضرورة .

3. وقول الأخطل :

طَلَــبَ الأَزَارِقُ بِالْكَتَائِــبِ إِذْ هَــوَتْ بِشَــبِيبَ غَائِلَــةِ النُّفُــوسِ غَــدُورَ(3)

فمنع الشاعر شبيبًا من الصرف ، وليس فيه غير العلمية .

4. وقول الفرزدق :

إِذَا قَــالَ غَــاوٍ مِــنْ مَعَــدٍّ قَصِــيدَةً بِهَــا جَــرْبٌ كانــت عَلَــيَّ بِزَوْبَــرَا(4)

فمنع (زوبرا) من الصرف ؛ وذلك للضرورة الشعرية .

---

(1) نسب محمد محيي الدين عبدالحميد هذا البيت لموسى شهوات ، ولم أهتدِ إليه في مظانه ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، 122/4 .

(2) ديوان العباس بن مرداس ، ص : 112 ، وفي رواية أخرى : " يفوقان شيخي في مجمع" ، فليس في هذه الرواية دليل لمن جوز ترك صرف ما ينصرف .

(3) ديوان الأخطل ، ص : 18 .

(4) ديوان الفرزدق ، ص : 184 .

5. وقول دوسر بن دهبل القريعي :

وَقَائِلَـــةٍ مَـــا بَـــالُ دَوْسَـــرَ بَعْـــدَنَا صَــحَا قَلْبُــهُ عَــنْ آلِ لَيْلَــى وَعَــنْ هِنْــدِ(1)

فمنع الشاعر (دَوْسَرَ) من الصرف ، وهو مصروف ، وليس فيه مانعٌ سوى العلمية، وذلك ضرورة .

6. وقول ذي الإصبع العدواني :

وَمِمَــــــــنْ وَلَــــــــدُوا عَــــــــامِرُ ذُو الطَّــــــوْلِ وذُو العَــــــــرْضِ (2)

فمنع الشاعر (عامر) من الصرف ، وليس فيه مانعٌ غير العلمية .

وأما منع صرف المصروف للضرورة فأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي ، ومنعه البصريون ؛ لكونه خارجًا عن الأصل ، بخلاف صرف ما لا ينصرف ؛ لأنه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة ، ومنهم من فصّل في ذلك فما كان فيه علمية أجازه لوجود إحدى العلتين ، وما لم يكن كذلك فصرفه بدليل أنه لم يسمع إلا في العلم ، ومنهم من أجاز منع صرف المصروف اختيارًا (3) .

والذي يميل إليه الباحث هو رأي الكوفيين ؛ لكثرة شواهده، ومال إلى ذلك كثير من النحويين ، قال ابن الأنباري : " والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس " (4) .

ومن الباحثين من عدَّ إجازة النحويين ومنعهم في ذلك خرقًا لقواعدهم العامة وتحطيمًا لها ، وأن عللهم لم تكن جامعة مانعة إلا أن الأمر ليس كذلك ، كما قال صاحب إحياء النحو : " فهذه المواضع تشهد بقصور

(1) ينسب هذا البيت لدوسر بن دهبل القريعي ، ولم أهتدِ إليه في مظانه ، الإنصاف ، لابن الأنباري ، 63/4 .
(2) ينسب هذا البيت لذي الإصبع العدواني ، ولم أهتدِ إليه في مظانه ، انظر الإنصاف ، لابن الأنباري ، 63/4 .
(3) حاشية الصبان ، 403/3 ، 404 .
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، 74/2 .

عللهم ، وعدم إحاطتها ، وليست من الشذوذ والندرة بحيث يصح إغفالها ، والإغضاء عنها لتطرد القاعدة ، وقد أجاز قوم ، منهم أحمد بن يحيى ثعلب ، منع صرف المصروف اختياراً ، ومعنى هذا تحطيم للقاعدة... " (1) .

**الخاتمة:**

وختامًا أخلص إلى بعض النتائج التي بدت لي من خلال هذا البحث ، ومن أهمها :

1 - صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم ، سببه التناسب الكلامي ، أما الشعر العربي فالضرورة الشعرية.

2 - يجوز في جميع ما لا ينصرف صرفه إلا ما كان في آخره ألفٌ ، فلم يكن لصرفه معنى.

3 - لم يرد في القرآن الكريم منع صرف المنصرف من الصرف ، أما الشعر فقد ورد فيه الأمران معًا ، أجازه البصريون ، وأجازه الكوفيون ،والحق مع الكوفيين ؛ لكثرة شواهده .

4 - ليس في منع صرف المنصرف من العلل سوى العلمية .

المصادر والمراجع :


القرآن الكريم

1 -إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ،القاهرة ، 1413 هـ ـ 1992م.

2 -ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1418هـ ـ 1998م .

3 -الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، بدون تاريخ .


---

(1) إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، ص : 171 .

4 - ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى 1425هـ ـ 2004م .

5 -الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، القاهرة ، بدون تاريخ .

6 -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، القاهرة ، بدون تاريخ .

7 -تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ،الطبعة الأولى ، 1413هـ ـ 1993م .

8 -تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، طبعة الدار التونسية ، للنشر ، 1884م .

9 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، طبعة دار هجر للطباعة والنشر ، بدون توثيق .

10 - حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بدون توثيق .

11 - ديوان الأخطل ، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1414هـ ـ 1994م .

12 - ديوان العباس بن مرداس ديوان العباس بن مرداس السَلمي ، تحقيق يحيى الحبوري ، طبعة مؤسسة ، الطبعة الأولى ، 1412هـ ـ 1991م .

13 - ديوان الفرزدق ديوان الفرزدق ، تحقيق علي فاعور ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ، 1407هـ ـ 1987م .

14 - ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق واضح الصمد ، طبعة دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998م .

15 - ديوان امرئ القيس ، طبعة دار المعرفة بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1425هـ ـ 2004م .

16 - ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق سجيع جميل الجبيلي ، طبعة دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998م .

17 - ديوان جرير ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .

18 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار التراث ، القاهرة ، 1420هـ ـ 1999م .

19 - شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريري ، طبعة دار المأمون للتراث .

20 - شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق موسى بناي علوان العليلي ، طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، 1400هـ 1980م .

21 - شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن محمد بن علي بن خروف ، تحقيق سلوى محمد عمر عرب ، طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، 1419هـ .

22 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، طبعة دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1990م .

23 - الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ ـ 1988م .

24 - الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى 1418هـ ـ 1998م .

25 - اللباب في علوم الكتاب ، لعمر بن علي بن عادل ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1419هـ . 1998م .

26 - ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ،بدون توثيق .

27 - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ،لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1415هـ ـ 1994م .